Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٢ ـ إذا حصل الإلحاق مرتين في الكلمة فإنها تأخذ حكم إلحاقها الأخير . .

تعرض بعض المفردات إلى الإلحاق مرتين ، نحو : (احبنطَى) وهو فعل ماض لحق بـ (احرنجمَ) ، فقد زيدت فيه النون مفتوحة ـ في بادىء الأمر ـ للإلحاق بـ (دَحرجَ) ، فصار (حَبْنَطَ) بعد أن كان مجرده (حَبِطَ) ، لكنهم لم يتركوه ملحقاً بـ (دَحرجَ) بل ألحقوه إلحاقاً ثانياً بـ (احرنجَمَ) الرباعي المزيد فيه حرفان ، فزادوا همزة الوصل قبل فائه والألف في آخره فصار (احبنطَى) واتفق بالحركات والسكنات وبنفس مواقعها في (احرنجَمَ) فتمت المساواة بينهما وحصل الإلحاق .

وقد رجَّحنا الإلحاق الثاني للفعل المذكور ، أي أن (احبنطَى) في صورته الحالية يلزم أن يتصرف تصرف (احرنجَمَ) في الكلام ويؤدي مايؤديه من دلالات وظيفية ، فحينما كان ملحقاً بـ (دَحرجَ) كان متعدياً إلى مفعول به لكنه بعد الإلحاق الثاني صار لازماً لزوم (احرنجَمَ) فلم يبق متعدياً ، لانتفاء الإلحاق الأول فيه بعد إلحاقه الأخير خاصة في التصريف والدلالات الوظيفية والحركات والسكنات وصارت هي المعول عليها ، ولا يمكن اعتبار الإلحاق الأول لهذا الفعل في تلك الأمور .

١٣ ـ لا بد أن يتفق الملحق والملحق به من الأفعال في الدلالات الوظيفية . .

اتفق جمهور الصرفيين من الأقدمين على أن الإلحاق في الأفعال يحصل بغض النظر عن التعدي واللزوم فيها ، فيصح إلحاق (حَوْقَلَ) بمعنى : كَبَرَ وضَعُفَ وهو لازم بوزن (دَحرجَ) فيقال : حوقلَ الشيخُ ، إذا كبر وضعف ، فلم يتعد هذا الفعل فاعله إلى مفعول به ، بينما يقال : دَحرجَ زيد الحجرَ فتعدى الملحق به إلى مفعول به ، فليحقون الوزن دون الفعل فإنّ